المنظومة السياسية والدولية للعلاقات العراقية- السوفيتية – الروسية حتى الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣

أ. م. د سعد محمد علي

جامعة ديالى/ كلية التربية/ قسم التاريخ

الملخص

يمكن القول ان هناك ثمة تطورات تحدث في صنع السياسات الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وأخرى في علاقات الدول بعضها مع البعض، ولا يبتعد العراق عن هذه المظاهر تبعاً لمصالحها السياسية والاقتصادية ، سيما مع الدول الكبرى، وهو ما أفرزته العلاقات العراقية – مع الاتحاد السوفيتي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣.اقتضت دراسة الموضوع إلى تقسيمه إلى تمهيد ومبحثين، تم التطرق في التمهيد إلى محددات السياسة الخارجية الدولية وأثرها على العلاقات السياسية بين الدول الكبرى والدول الاخرى. وبحكم التسلسل التاريخي جاء عنوان المبحث الأول ((العلاقات العراقية- السوفيتية ١٩٤٤-١٩٨٠)) لدراسة مضامينها السياسية والدولية والأسس التي اعتمدت عليها، التي أصبحت صفة ملازمة لها منذ البداية في العهد الملكي ، وثم قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والأثر الذي احدثته في تلك العلاقات بسبب استقلال قرارها السياسي، والمبحث الثاني بعنوان (المضامين السياسية والدولية للعلاقات العراقية- السوفيتية – الروسية ١٩٨٠-٢٠٠٣) لدراسة تطور تلك العلاقات وفقاً للمضامين والسياسات الدولية التي اتسمت بها ومدى علاقتها بالمتغيرات الداخلية، والتي تمثلت بالحدث الأكبر وهو قيام الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وتنصل السوفيت من التزاماتهم السياسية والعسكرية التي اتفقوا عليها في اتفاقية عام ١٩٧٢. الذي عبر عن مدى الضغوط التي تعرض له السوفيت لتطبيق سياسة التوافق والحفاظ على التوازن الدولي تبعا للمصالح المشتركة بين الدول الكبرى ومراكز نفوذها في مناطق العالم المختلفة. مما أنعكس على تلك العلاقات وسماتها، ومع ذلك شهدت تلك المدة بعض من التحسن في تلك العلاقات بعد وصول(ميخائيل غورباتشوف)عام ١٩٨٥م للسلطة السياسية في البلاد، الذي أعاد رسم السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي من جديد، والحدث الأكثر تطورنا أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككهُ في تسعينات القرن الماضي وبروز روسيا كدولة جديدة على مسرح الاحداث وانعكاس ذلك على طبيعة تلك العلاقات حتى الاحتلال الامريكي للعراق في ٩/نيسان /٢٠٠٣ لتبدأ مرحلة جديدة حافلة بالتطورات والمتغيرات لصالح العراق.

الكلمات المفتاحية: المنظومة السياسية والدولية، العلاقات العراقية- السوفيتية – الروسية، الاحتلال الامريكي للعراق

Abstract

It can be said that there are developments occurring in foreign policy-making at the regional and international levels, and others in the relations of countries with each other, and Iraq does not move away from these manifestations according to its political and economic interests, especially with the major countries, which is what resulted from the Iraqi relations - with the Soviet Union for the period 1980-2003. Studying the subject necessitated dividing it into an introduction and two sections. The introduction addressed the determinants of international foreign policy and its impact on political relations between major powers and other countries. In accordance with the historical sequence, the

title of the first section was ((Iraqi-Soviet relations 1944-1980)) to study its political and international implications and the foundations on which it relied, which became an inherent characteristic of it from the beginning during the royal era, and then the revolution of July 14, 1958, and the impact it had on that Relations due to the independence of its political decision, and the second section is entitled (The political and international implications of Iraqi-Soviet-Russian relations 1980-2003) to study the development of those relations according to the international contents and policies that characterized them and the extent of their relationship to internal variables, which was represented by the largest event, which was the outbreak of the Iraqi-Iranian war in 1980. -1988, and the Soviets disavowed their political and military obligations that they had agreed upon in the 1972 agreement. Which expressed the extent of the pressures that the Soviets were subjected to to implement a policy of consensus and maintain international balance according to the common interests between the major powers and their centers of influence in the various regions of the world. Which was reflected in those relations and their characteristics. However, that period witnessed some improvement in those relations after the arrival of Mikhail Gorbachev to political power in the country in 1985, who redrawn the foreign policy of the Soviet Union again. The most important development event was the collapse of the Soviet Union and its disintegration in The nineties of the last century and the emergence of Russia as a new country on the scene of events and its reflection on the nature of those relations until the American occupation of Iraq on April 9, 2003, to begin a new phase full of developments and changes in favor of Iraq.

Keywords: the political and international system, Iraqi-Soviet-Russian relations, the American occupation of Iraq

المقدمة:

يمكن القول ان هناك ثمة تطورات تحدث في صنع السياسات الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وأخرى في علاقات الدول بعضها مع البعض، ولا يبتعد العراق عن هذه المظاهر تبعاً لمصالحها السياسية والاقتصادية ، سيما مع الدول الكبرى، مما يفترض معرفة طبيعة هذه العلاقات والأسس التي اعتمدت عليها في تعاملها السياسي مع الدول الأقل تطوراً، والتي تعاني من مظاهر عدم الاستقرار السياسي وطبيعة النظام السياسي، والعوامل التي تتحكم بتلك العلاقات. وفي مقدمتها سياسة التوازن الدولي والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، والذي يفضي في كيفية صنع سياستها الخارجية كمدخل لعلاقتها مع الدول بضرورة العمل على الجمع بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات السياسية المستمرة، التي تستوجب إدراك العلاقات مع الدول. الأمر الذي انعكس على حرية القرار السياسي لتلك الدول وعلاقتها مع الدول الكبرى، الذي يصبح مقيداً بفكرة الاعتماد غير

المتكافئ في تلك العلاقات وفي التعبير عن مصالحها الوطنية والقومية في كثير من الأحداث والتطورات وهو ما أفرزته طبيعة العلاقات العراقية السوفيتية– الروسية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣.

ترجع البداية الأولى للعلاقات العراقية- السوفيتية إلى عام ١٩٤٤ ، وقد حددت طبيعة تلك العلاقات منذ بدايتها وفقا لسياسة المصالح المشتركة بين الدولتين وكما معمول به في علاقات الدول الأخرى مع بعضها، فضلاً عن مؤثرات السياسة الدولية بسبب طبيعة النظام السياسي في العراق من حيث ارتباطه بالسياسة البريطانية أن لم نقل المتحكم بذلك النظام، سيما سياسته الخارجية ،الذي عد التحدي الأول الذي واجه العلاقات بين الدولتين في تحديد تطوراتها الانية والمستقبلية فضلاً عن تحديد سماتها، والتي اتسمت بالتذبذب والتقارب، أو الضعف والقوة طيلة تلك المدة. دون النظر إلى تلك المظاهر وتأثيراتها المحتملة، ومع ذلك استمرت تلك العلاقات لرغبة الدولتين في ذلك، وضرورة العمل على معرفة المشكلات والعوامل التي تواجهها، مما أضفى الأهمية بضرورة استمرارها وفقا لأرثها التاريخي وما رافقه من احداث على المستوى الداخلي والخارجي.

اقتضت دراسة الموضوع إلى تقسيمه إلى تمهيد ومبحثين، تم التطرق في التمهيد إلى محددات السياسة الخارجية الدولية وأثرها على العلاقات السياسية بين الدول الكبرى والدول الاخرى. وتوضيح الدور المحوري للدول الكبرى في طريقها بناء علاقتها السياسية كمبادئ أساسية لها في تلك العلاقات من دون الامتثال للقواعد الموضوعية والقوانين الدولية في علاقاتها السياسية كمظهر بارز لتحقيق مصالحها الدولية والاقتصادية.

وبحكم التسلسل التاريخي جاء عنوان المبحث الأول ((العلاقات العراقية- السوفيتية ١٩٤٤-١٩٨٠)) لدراسة مضامينها السياسية والدولية والأسس التي اعتمدت عليها، التي أصبحت صفة ملازمة لها منذ البداية في العهد الملكي ، وثم قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والأثر الذي احدثته في تلك العلاقات بسبب استقلال قرارها السياسي بعد القضاء على النظام الملكي وارتباطاته السياسية مروراً بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وما تبعه، وانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ اللذان قادهما (حزب البعث) وما طرأ عليهما من تطورات حتى قيام الحرب العراقية- الإيرانية، لتبدأ مرحلة جديدة لتلك العلاقات وتطوراتها من حيث أسسها، وعمل كلا الدولتين لتطوير علاقاتها المشتركة التي افصحت عن مدى ضعف الإدراك السوفيتي من حيث تحديد مواقفه، أو تدخلاته في الشأن الداخلي العراقي، متناسياً استقلالية القرار السياسي الوطني بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى قيام الحرب العراقية- الإيرانية عام ١٩٨٠، وتطوراتها المستمرة.

والمبحث الثاني بعنوان (المضامين السياسية والدولية للعلاقات العراقية- السوفيتية – الروسية ١٩٨٠-٢٠٠٣) لدراسة تطور تلك العلاقات وفقاً للمضامين والسياسات الدولية التي اتسمت بها ومدى

علاقتها بالمتغيرات الداخلية ، والتي تمثلت بالحدث الأكبر وهو قيام الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وتنصل السوفيت من التزاماتهم السياسية والعسكرية التي اتفقوا عليها في اتفاقية عام ١٩٧٢ . حيث الموقف السلبي لهم واتخاذهم (موقف الحياد)، من تلك الحرب، الذي عبر عن مدى الضغوط التي تعرض له السوفيت لتطبيق سياسة التوافق والحفاظ على التوازن الدولي تبعا للمصالح المشتركة بين الدول الكبرى ومراكز نفوذها في مناطق العالم المختلفة. مما أنعكس على تلك العلاقات وسماتها، ومع ذلك شهدت تلك المدة بعض من التحسن في تلك العلاقات بعد وصول (ميخائيل غورباتشوف)عام ١٩٨٥م للسلطة السياسية في البلاد، الذي أعاد رسم السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي من جديد سواءً مع الغرب ومع الدول الأخرى. وكان من أبرز اتجاهاتها التعاون مع الغرب مما انعكس على العلاقات العراقية –السوفيتية فأخذت بالتراجع، ثم اعقبتها مرحلة أخرى من التطور أثر أنهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي بعد بروز (روسيا) كدولة على مسرح الأحداث وتفكك الاتحاد السوفيتي ، حيث احتل التوجه نحو العراق مرتبة متقدمة في التوجهات الروسية للحصول على امتيازات ومصالح اقتصادية فيها، ثم التغير الأوسع والأكبر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ مليئة بالتطورات والمتغيرات لصالح العراق، تبعاً لمحددات النظام السياسي الجديد في العراق للسيطرة الأمريكية على العراق، تكمن اهمية دراسة الموضوع ، بسبب تداخل الاحداث الخارجية والداخلية في هذه العلاقات منذ بدايتها، والتي اسهمت في تغيير مساراتها وشروط تحركها، وهي الأقرب إلى الدراسة التقويمية النقدية، لما تخللتها من المشكلات والاخفاقات، ومن السعة عن مدى تأثرها بالسياسات الدولية التي رافقتها.

تم الاعتماد على المنهج البحثي العلمي التاريخي لغرض الوصول إلى الحقائق وفقاً لسياقها التاريخي عن طريق عرض تلك الحقائق ودراستها، فضلا عن المنهج التحليلي السياسي لفهم طبيعة العلاقات وتطوراتها السياسية في ضوء المدخلات الدولية ولمعرفة الفرص المتاحة أمام الدولتين لمعرفة المشكلات للحد منها وتطويرها، والذي يعد اشكالية الدراسة لمعرفة تعامل الدول مع بعضها البعض.

تمهيـد: محددات السياسة الخارجية الدولية

أن تعامـل وتفاعـل الـدول مـع بعضـها، يفتـرض معرفـة أهميـة الدولـة ودورهـا فـي البيئـة الخارجية، فضلاً عما يمكن الوصول إليه وفقاً لمقاصدها وأهدافها السياسية والدولية، الذي يعبر عنه برسم وصنع السياسة الخارجية والدولية مع الدول الأخرى[١]، بمعنى الدور والأهمية الذي تقوم به الدولة في المجال الدولي. اي تكييف السياسة الخارجية للدولة مع طبيعة المتغيرات والقدرات المادية والسياسية وغيرها ذات التأثير في سياساتها الخارجية لتحقيق مبدأ التكافؤ أو التقارب ، ومع ذلك فقد أفرزه الواقع مظهراً واضحاً في تلك السياسات تمثل في رجحان الدول الكبرى على باقي الدول[٢]. وفي الوقت نفسه محورية الدول الكبرى في تفاعلها وعلاقاتها تبعاً لمصالحها وأهدافها والعوامل ذات العلاقة بسياساتها الخارجية، وكنوع من الالتزامات والوظائف والاتجاهات التي يجب العمل بها[٣]. بصرف النظر عن القواعد والقوانين الدولية في تحديد تلك العلاقات، فالمهم تحقيق الخيارات والأهداف التي تحقق مصالحها وفقاً لأولوياتها وهو نوع من الشرعية التي تعمل الدول الكبرى أضافتها إلى سياستها وبقوة وعلى الدول الامتثال والتجاوب معها[٤].

وأشار أحد الباحثين ان سياسات الدول الكبرى في الوقت التي تعبر عن السيطرة وتحديد مراكز نفوذها فأنها في الوقت نفسه تمنحها القدرة في استعمال مبدأ الحرب الوقائية والاستبقائية والترويج بالسيطرة على الأنظمة السياسية وتكون الحجة الحفاظ على الأوضاع الأمنية والإنسانية والإصلاح السياسي والدفاع عن حقوق الانسان لتحديد شرعيتها القانونية والسياسية[٥].ووفقاً لعمليات مترابطة تكون في أولويتها المظاهر الديمقراطية وحقوق الشعب السياسية والحق في اختيار البديل المناسب لحكم الدولة، بصرف النظر عما ستؤول اليه الأوضاع الداخلية والحفاظ على السيادة الوطنية، سيما ان المصالح الدولية وتطوراتها اسهمت في اختراق سيادة الكثير من الدول وأمنها القومي[٦]. ومع ذلك ان اختلاف المراحل التاريخية والظروف السياسية يؤدي في أحيان كثيرة إلى تغيير تلك السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالدول الكبرى بعضها مع البعض من حيث تحديد سياساتها الامنية والاقتصادية الخاصة بها وبعيداً عن سيطرة دولة ما دولة ودول أخرى واخضاعها لجميع سياساتها، وكل ذلك يكمن في تحقيق فكرة المصلحة interet التي تعمل بموجبها مراكز القرار السياسة الدولية وهي بطبيعتها نسبية وغير مستقرة، بسبب تطور أهداف الدول الكبرى في البيئة الخارجية.

والراجح أن العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي لم تبتعد عن ذلك كونها حملت تلك التفاعلات ومتغيراتها، بدلا من تحديد آليات عملها والثوابت المطلوبة لخلق التطور المطلوب في تلك العلاقات ومنظوماتها السياسية والدولية كضمانة اساسية لاستمرارها وتطورها[٧].

المبحث الأول

العلاقات العراقية- السوفيتية ١٩٤٤-١٩٨٠

أن طبيعة العلاقات بين دولة ودولة أخرى وأهدافها، قد لا تكون هي الحقيقة، فقد تشهد تلك العلاقات نوع من التطور وقد تكون على العكس من ذلك تبعاً للمستجدات والاحداث بين الدول وفقا لمراحلها الزمنية والاحداث التي ترافقها في التأثير عليها، وقد افرزت شواهد التاريخ الكثير من هذه المظاهر[٨]، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية الأهداف والمصالح الاستراتيجية في تلك العلاقات والحفاظ عليها, والراجح ان العراق لم يخرج عن تلك الثوابت في علاقاته مع الاتحاد السوفيتي السابق، التي قد تأتي بنتائج ومواقف من الصعوبة التراجع عنها، وعليه يصبح من الضروري معرفة الأسس التي ارتكزت عليها لغرض توضيح وتأصيل حركتها، والتي تفسر بالمتغيرات اللاحقة والأقرب لإدراك تلك العلاقات[٩]. الذي يعني تحديد سماتها وطبيعة استمرارها[١٠].

ترجع البدايات الأولى لبدء العلاقات السياسية بين العراق والاتحاد السوفيتي، إلى النصف الأول من أربعينات ال قرن الماضي وتحديداً في أيلول عام ١٩٤٤، وعلى مستوى المفوضيات[١١].

استمرت العلاقات بين الدولتين على وفق أطرها الدبلوماسية والسياسية لمدة احدى عشر عاما. الا انها توقفت بعد قطعها في السادس من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ لعدم رغبة النظام الملكي في استمرارها ، ولارتباط ذلك بالسياسة البريطانية وسيطرتها على العراق التي افصحت عن عدم رغبتها في استمرارها خوفاً من انتشار الفكر الشيوعي وتأثيره على المصالح البريطانية في العراق ، ولم يشهد عن ذلك السياسات الدولية والسيطرة على مراكز النفوذ عوامل أساسية في عدم استمرار تلك العلاقات [١٢].

ان المراجعة التاريخية للعلاقات العراقية- السوفيتية توضح ان السوفيت منذ بدء العلاقات وضعوا في خططهم السياسية والاستراتيجية أهمية دورهم الدولي والقوة والنفوذ الذي وصلوا اليه ، مما يفترض الوصول أو على الأقل الاقتراب من الدول ذات الاهمية الجغرافية والسياسية في العالم وكون العراق الأقرب إلى منطقة الخليج العربي، الأمر الذي جعل من تلك العلاقات من الأهمية والضرورة بالنسبة بالنسبة للسوفيتيين، على الرغم من توجسهم القلق بسبب الارتباطات السياسية للعراق مع الغرب ، بمعنى الخطوة الأكثر أهمية في تفعيل أهدافه وطموحاته للوصول إلى المياه الدافئة، وتعبير عن الرؤى المستقبلية وعوامل القوة والقدرة في الوصول لتلك المناطق[١٣].

انتكست العلاقات نتيجة قيام النظام الملكي في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٥ بتوقيع ما اطلق عليه (حلف بغداد) وبتوجيه بريطاني وكانت الغاية من ذلك الحد من توسع الفكر الشيوعي والمطامح السوفيتية في المنطقة[١٤].

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عادة العلاقات مجددا إذ قامت حكومة الثورة بإلغاء مشاركة العراق بالحلف المذكور وتعزيز علاقته مع موسكو، وتحقيق المتطلبات الحقيقية في بناء العلاقات بين الدولتين والدول الاخرى، فالعراق بعد قيام الثورة اخذ يمتلك قراره السياسي بعيدا عن التدخلات الأجنبية[١٥]، فاخذت العلاقات بالنمو والتطور على المستويات كافة وفي مقدمتها الاقتصادية التي توجهت بعقد التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين في اذار ١٩٥٩[١٦].

تراجعت وتأثر تلك العلاقات عام ١٩٦١ بسبب موقف السوفيت من عمل الحزب الشيوعي العراقي، وتنبيه الدولة العراقية بضرورة الانتباه لذلك، مما عده العراق تدخلاً واضحاً في شؤونه الداخلية، سيما أن حكومة الثورة وقائدها كان جل اهتمامها الحفاظ على توازن القوى السياسية وحرية العمل السياسي، وحث الجميع العمل بصورة مجتمعة من أجل مصلحة الوطن والثورة، والحزب الشيوعي كان على علم بذلك[١٧]، مما دفع العلاقات إلى التوتر والفتور حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وانقلاب ١٨ تشرين من السنة نفسها الذي رافقه اعتراف الاتحاد السوفيتي بكلا النظامين بسبب التقارب الذي أحكم طبيعة السلطة السياسية في العراق في وقتها وضرورة اعادة العلاقات مع السوفيت[١٨]. والتي استمرت وبنحو رتيب حتى قيام انقلاب ١٧ تموز[١٩]. لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي بسبب السياسة الجديدة التي انتهجها النظام السياسي بالتعامل مع الغرب وتحديد مواقفه، مما دفع السوفيت إلى الاسناد الكامل للنظام السياسي، الأمر الذي توج بعقد اتفاقية ١٩٧٢ الاستراتيجية التي سمحت للسوفيت بالتواجد في مدينة البصرة القريبة من منطقة الخليج العربي، فضلا عن التعاون العسكري والاقتصادي بين الدولتين الطموح الذي كان يأمله السوفيت[٢٠].

أفصح العامل السياسي للسياسة السوفيتية من جديد في تحديد علاقاته مع العراق، إذ بعد مرور ٦ سنوات من توقيع الاتفاقية عام ١٩٧٢ عاد الارتباك والفتور لتلك العلاقات إذ جدد السوفيت عن موقفهم المؤيد لمطالب الحزب الشيوعي العراقي في إدارة الدولة وحرياته السياسية الذي فسرته قيادة الدولة تدخلا بالشؤون الداخلية للعراق وثوابت لايمكن التدخل بها. ولا يمكن السكوت عنها، بصرف النظر عن الجهة والدولة ذات العلاقة[٢١]. المرحلة التي استمرت حتى عام ١٩٧٩، لتبدأ مرحلة جديدة من تلك العلاقات ، جسدت مضامينها السياسية والدولية بين الدولتين[٢٢].

المبحث الثاني

المضامين السياسية والدولية للعلاقات العراقية – السوفيتية ١٩٨٠-٢٠٠٥

أشرت طبيعة العلاقات العراقية- السوفيتية في المرحلة السابقة مدى الارباك والضعف في هذه العلاقات ، وبروز التدخل السوفيتي في الشؤون الداخلية للعراق، الذي توضح في الموقف من الحزب الشيوعي العراقي ومحاولة الضغط على القيادة العراقية لتحقيق متطلبات عمله السياسي ودوره في إدارة الدولة.

ولعل أبعاد السياسة السوفيتية وأهدافها تجاه العراق في المرحلة السابقة، فرضت عليها مواجهة حقائق البيئة الدولية واحداثها وضغوطها الذاتية واستعمال الفرص المتاحة لها في ظل توازن القوى، والثانية وجوب النظر والانتباه للموجبات الداخلية التي تحدد قدراتهما ومواردها كعوامل اساسية في علاقاتها مع الدول وسياستها الخارجية[٢٣]، وعليه ان العلاقات العراقية – السوفيتية لاتبتعد عن هذه المعادلة ، التي حددت بالعامل الدولي وتوازناته، والأوضاع الداخلية ومتطلباته، مما انعكس على نوع وطبيعة العلاقات بين الدولتين التي كانت (أقرب للمرحلة السابقة)، وان اتسمت بنوع من التجديد لطبيعة النظام السياسي وتوجهاته الجديدة في تحديد علاقته مع الغرب، ومع ذلك اتسم الطابع العام لتلك العلاقات بالضعف والتحفظ والحفاظ على التوازنات الدولية من قبل السوفيت، لعل تفسير السوفيت خطأ قيام العراق بضرب الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أيلول ١٩٨٠، رداً على اعتداء الأخيرة على العراق قبل هذا التاريخ. وكان المفروض من الحكومة العراقية أبلاغهم بذلك، ما افصح ذلك في الوقت الذي فسره العراق بالتنصل من تطبيق معاهدة عام ١٩٧٢، التي جاء في أحد بنودها التعاون العسكري والتحالف الاستراتيجي المشترك[٢٤]، وقد برر السوفيت الأمر بضرورة حل الموضوع والمشكلات العالقة سلمياً، والتعاون مع الجهود المبذولة من قبل الدول والمنظمات الدولية في هذا الشأن، إدراكاً لمخاطر الحرب، وتأثيراتها على السلم والأمن الدوليين[٢٥]، وهو في حقيقته تعبير عن حيادية الموقف السوفيتي. ومظهراً سلبياً في منحى العلاقات بين الدولتين، فيما اشار مراقبين في موسكو: أن الاتحاد السوفيتي وان اعلن رسمياً حياده من الحرب، الا انه كان يقوم ببعض المحاولات للتقرب من إيران، فقد اجتمع فلاديمير فينوغرادوف Flidemar. F. Kridoof السفير السوفيتي في طهران مرتين مع الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، والمح أمام المتواجدين، أن الكرملين لا يقر قيام العراق بالعمل العسكري، كنوع من الدبلوماسية لغرض أنفراج العلاقات بين الدولتين وموقف لا مبرر له فالكرملين اعلن حياده الرسمي إزاء الحرب، كما وصل، ان الإيرانيين نددوا بالسياسة العراقية، إلا أن السوفيت لم يأخذوها على محمل الجد وعدوا ذلك نوع من التسرع ، واتخذوا من مبدأ المجاملة وطابعاً لهذه المظاهر[٢٦].

استمرت تلك السياسات حتى عام ١٩٨٥، وكان لوصول ميخائيل غورباتشوف للسلطة السوفيتية Mukhal Karbutshoof وتبنيه البروسترويكا (سياسة الاصلاح) [٢٧]، مما انعكس على تعزيز العلاقات بين الدولتين، ودفعهم الوضع لوضح خطط اضافية لتطور العلاقات، نتيجة لشعور وإدراك السوفيت بقدرة العراق المؤثرة في المجالين العربي والدولي، وحافزاً للسياسة الخارجية السوفيتية التي أخذت توازن بين المخاطر الناجحة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة والعراق بنحو خاص، والذي يفرض تحديد المخاطر الناتجة عن التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي وأثره على المصالح السوفيتية ، في المنطقة والعراق البوابة الرئيسية لها. كتوجه عدم استمر حتى عام ١٩٩٠[٢٨]، وفي حقيقتها تأصيل للمصالح المشتركة بين الدولتين وعودة لتاريخ العلاقات السياسية والدولية المشتركة والعمل على تطورها في ضوء الصعوبات التي تواجهها عن طريق وضع الحلول المناسبة لها.

لم تستمر تلك التوجهات "اخذت العلاقات منحى اخر أثر دخول العراق إلى الكويت واحتلاله في آب ١٩٩٠ ، فقد أدان السوفيت السلوك العراقي وعدوه خرق للقانون الدولي، وأيدوا العقوبات الدولية وقرارات مجلس الأمن ضد العراق، مما اضفى على العلاقات نوع من الجمود والترقب[٢٩]، ثم جاء الحدث الأكثر أهمية بتفكك الاتحاد السوفيتي في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٩٠ كواحدة من أبرز الاحداث على الصعيد الدولي، الذي توج بظهور روسيا كدولة على مسرح الأحداث لتدخل العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة في الإدراك العراقي والروسي بصورة مجتمعة إذ قام العراق بتوسيع علاقاته الاقتصادية مع الروس لاشعارهم بأهمية دورهم الاستراتيجي في التوازنات الدولية ، فضلاً عن ذلك لدفع الروس الى اهادة المواقف والسياسات المناسبة مع العراق في ظل روش الدور الامريكي في المنطقة الروسية من القضايا العراقية ، ومن جانبهم قام الروس في تحويل الديون الروسية لاستثمارات وصناعات روسية داخل العراق، وابقاء العراق في دائرة الرؤى المطلوبة الصديق والفاعل المهم والأساسي في عملية التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط للحد من زيادة النفوذ الأمريكي، الذي أخذ يعمل على انهاء الدور الروسي في المنطقة[٣٠]، الذي أصبح عنصراً أساسياً في استقرار المنطقة، وفي الوقت نفسه رفض التوجهات الأمريكية ضد العراق[٣١]، "التوجهات التي استمرت حتى نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، التي رافقها زيادة فعالية السياسة الخارجية الروسية، والعمل على تطور علاقاتها المشتركة مع العراق وفقا لما يأتي[٣٢]:

١- عقد الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة وفي مقدمتها الاتفاقيات النفطية عن طريق الشركات النفطية الروسية، حيث تم منح حق التنقيب عن النفط في جنوب العراق، التي انعكست على زيادة الإيرادات المالية للجانب الروسي.

٢- العمل على إلغاء القرارات الدولية التي فرضت على العراق ومحاولة رفع الحصار الاقتصادي الذي فرض بصيغ تدريجية لزوال مبرراته والذي فرض بتوجيه أمريكي وادعاء امتلاك العراق أسلحة دمار شامل ولا صحة كما يروج لذلك.

٣- الوقوف ضد السياسات الأمريكية التي تحاول السيطرة على العراق وشن الحرب ضده، عن طريق استخدام حق النقض (الفيتو لغرض الوقوف بوجه الأمريكان) لاصدار القرارات ذات العلاقة بتلك السياسات، من محدودية هذه الوسيلة في إيقاف الحرب لتداخل السياسات في مجلس الأمن وارجحيها للأمريكان ، الا أن لهذه السياسات للتوجهات (الروسية) شكلت نوع من الدبلوماسية حاول فيها الروس التقرب من العراق لاثبات حسن النية لتطوير العلاقات المشتركة ، فالعراق وفقاً لذلك أصبح معياراً للتوافق الدولي بسبب طبيعة احداثه الإقليمية والدولية، والذي حاولت روسيا عن طريقه تحقيق انموذج للتعامل الدولي، واعطاء أهمية لدورها في المنطقة، وبذلك اصبح العراق يمثل ركناً أساسياً في العلاقات الروسية واستراتيجتها ويجب تعزيز دوره في استقرار المنطقة على أن يرتهن ذلك القيام بالجهود المتواصلة لتحسين العلاقات العراقية- الخليجية، المطلب الذي سعى اليه الروس للاسهام في استقرار الأوضاع وتطوراتها في المنطقة[٣٣]. الذي لابد ان يؤدي من تطور العلاقات الروسية-العراقية والاستمرار، وفقا للسياسات السياسية والدولية، في ضوء الاعتماد المتبادل بين الدول، وكمحرك تاريخي للعلاقات الدولية وحقائق يجب الانتباه اليها في متغيرات الوضع الدولي الذي لازال مستمراً في تحديد نوع المساومة التي يمكن التوصل اليها لاعادة هيكلية النظام الدولي ومستقبل الدول[٣٤].

وفي الوقت الذي أيد الرأي العام الروسي وبنسبة ٧٠% السياسة الأمريكية تجاه أزمة الخليج عام ١٩٩١ إلا أن الرؤية تغيرت ووقفوا إلى جانب الشعب العراقي فيما بعد، فقد عارضوا قيام الأمريكان وحلفائها بشن الحرب، وكان الأجدر اللجوء إلى وسائل قانونية وتعاون دولي لحسم الموضوع وان شن تلك الحرب ارتبط بفرض الإرادة الأمريكية على الجميع بما فيها الدول المتحالفة معها[٣٥].

ومع ذلك يمكن القول ان العلاقات العراقية- الروسية خضعت لمتغيرات وبناء علاقات جيدة، واتخذت موقف الدفاع عن العراق في ظل موازنة دولية أحكمتها العوامل الداخلية والخارجية لكلا الدولتين وتبعاً لمراحلها والمجالات المختلفة احكمتها وكما يأتي:

أولاً: العلاقات الاقتصادية:

١- اتفاق تجاري يبلغ (٢٣) مليار دولار.

٢- منح شركة النفط الروسية عقد تطوير نفط غرب القرنة عام ١٩٩٧ قيمته (٦) مليار دولار[٣٦].

٣- بلغت أقيام المشاريع الروسية في العراق (٤٠) مليار عام ٢٠٠٢ شملت صناعة البتروكيماويات و(١٤) مشروعاً في مجال المواصلات والمرور والاتصالات(٣٧).

ثانياً: الموقف من قرارات مجلس الأمن:

دفع خروج الولايات المتحدة عن ما اطلق عليه الشرعية الدولية واستمرارها في استعمال القوة العسكرية ضد العراق الروس التحرك الرسمي على المستوى الدولي، والذي تمثل بالوقف بالضد من الولايات المتحدة في إصدار القرارات ذات العلاقة بالعمل العسكري ضد العراق وبمساعدة دولية شملت ما ياتي(٣٨):-

١- رفض القرار (٧١٥) في عام ١٩٩٤، الذي ربط بين رفع الحصار ، والرقابة الدولية الطويلة الأمد على التسلح، والقرار رقم (٩٤٩) في تشرين الاول ١٩٩٤ الذي طالب القرار الانسحاب الفوري لجميع وحداته العسكرية التي تحركت لجنوب العراق واعادتها لمواقفها الأصلية.

٢- الخلاف مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٧، أثر صدور القرار (١١٣٧) الذي حظر سفر المسؤولين العراقيين وأفراد القوات المسلحة في حالة عدم امتثال العراق للتعاون الكامل وغير المشروط مع اللجنة الخاصة (اليونسكوم).

٣- رفض القرار (١٢٠٥) الذي صدر في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٩٨، الذي نص على توجيه ضربة عسكرية ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع لجنة اليونسكوم، إذ أبدت بضرورة التفاهم بين الطرفين ورفع الحظر عن العراق، وبعكسه فيعد القرار انتهاك لسيادة العراق.

٤- رفض القرار (١٢٨٤) ورفض التصويت علهي الذي صدر في كانون الأول ١٩٩٩ ، وذلك لتشكيل لجنة تفتيش جديدة ، إلا بعد ادخال التعديلات المطلوبة لغرض منع ضربة عسكرية على العراق وطالب في الوقت نفسه رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.

٥- تعديد مشروع القرار (١٤٠٩) في آيار ٢٠٠٢ الذي أكد على وضع نقاط تفتيش ومراقبة دولية على الحدود العراقية مع الدول المجاورة له لمنع تهريب النفط والسلع الممنوعة، والقرار (١٥١٤) (اعادة لجان التفتيش والسماح لوكالة الطاقة الدولية بتدمير الصواريخ ذات المدى المتوسط والبعد الذي صدر عام ٢٠٠٣ [٣٩] وهذا يعني ان الروس حاولوا تقصي الفرص المتاحة لبناء علاقات جديدة ومتميزة مع العراق على وفق دينامية خضعت لشروط التطور الاستراتيجي والتاريخي المطلوب في ظل المتغيرات [٤٠]. ويعني ادراكها للسياسات الامريكية واهدافها في السيطرة على العراق، واستمرارية ذلك لتحقيق النجاحات الأمريكية على الصعيد الدولي، مما سيلغي دورها في المنطقة ومنح الامريكان الفرصة للتحكم بالمنطقة بالكامل، وبناء سياستها في ضوء التحكم بمصادر الطاقة كالنفط ومراكز النفوذ الاستراتيجية [٤١]. متخذة من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والديمقراطية التي تروج لها أدوات

لتنفيذ ذلك[٤٢]. السياسات التي استمرت حتى عام ٢٠٠٣ أثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة بريطانيا والدول التي تحالفت معها بشن الحرب على العراق، واحتلاله في ٩ نيسان ٢٠٠٣ [٤٣].

الخاتمة:

بينت المعلومات الواردة في البحث أن المضامين السياسية والدولية للعلاقات العراقية-السوفيتية/الروسية مدة البحث أرتبطت بسياسة التوافق والتوازن الدولي، وخضعت تلك العلاقات إلى الضعف والتردد في كثير من مراحلها من قبل السوفيت تبعاً لتلك المتغيرات والضغط الخارجي الذي تمثل بنحو واضح من قبل الولايات المتحدة، ولم يكن الادراك السوفيتي في موقع المسؤولية السياسية لتدارك ذلك في وقتها لتحقيق المصالح المشتركة مع العراق، بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الدولية، وبنحو أقرب إلى التكافؤ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

على الرغم من ذلك اتسمت بالاستمرار وعدم التوقف بالكامل، كونها حملت أرثها التاريخي والعناصر السابقة التي تحكمت بها على المستوى السياسي والدولي من حيث طبيعة الأنظمة السياسية ومراكز قياداتها والمتغيرات الدولية وشدة تأثيرها على تطور ذلك العلاقات من عدمها "سيما أن العراق خضع طيلة تلك المدة إلى الكثير من التغيرات السياسية ذات العلاقة بالانظمة السياسة التي هتكت العراق طيلة تلك المدة ومدى رغبتها في تطور بالعلاقات المشتركة وتوضح الأمر في بداية تأسيسها وعدم رغبة النظام الملكي في استمرارها لتحكم السياسة البريطانية به ، كذلك لم يبتعد عن ذلك محددات السياسة الغربية في المنطقة بعدم السماح للسوفيت في التوسع في المنطقة خوفا من توسع الفكر الشيوعي وما ذلك من تأثيرات على مصالحهم في المنطقة.

وفي الوقت الذي أشرت هذه الملاحظات نجد أن السوفيت ورغم توسع علاقتهم بالعراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعقد الاتفاقيات المشتركة معه ، إلا أنهم سرعان ما أكدوا على سوء نواياهم وقلة إدراكهم لبعض المواقف ذات العلاقة بتوجهاتهم الفكرية عندما ايدوا الحزب الشيوعي في العراق مما عده الأخير تدخلا في شؤونه الداخلية ما انعكس الأمر على تلك العلاقات وفتورها ، ويبدو ان الأوضاع كانت مرشحة في استمرار الموقف السوفيتي انف الذكر طيلة المدة اللاحقة لثورة ١٤ تموز حتى تسعينات القرن الماضي، أثر تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز روسيا على المسرح الدولي والسياسي التي سعت إلى تبني استراتيجية لتفعيل دورها الدولي ولاعادة هيبتها بسبب السيطرة الأمريكية وزيادة مراكز نفوذها في العالم ، وكان في أولويات السياسة الخارجية للروس، التوجه نحو العراق لأهمية موقعه وتأثيره وكونه بوابة الدخول للخليج العربي الذي أصبح المركز الرئيس للنفوذ

الأمريكي والغربي وبذلك تحول العراق حسب الإدراك الروسي معياراً للتوافق الدولي ومنح الروس الرؤية لتفصيل وادامة علاقتها المشتركة مع العراق وبنحو متميز في سياستهم الجديدة في المنطقة، إلا أن دخول العراق إلى الكويت واحتلاله في أب ١٩٩٠، عكس ذلك تماماً، إذ وقفت روسيا إلى جانب الولايات المتحدة في الحد من السلوك العراقي، واصاب العلاقات الجمود والضعف ، فالروس كانوا يأملون تعزيز الاستقرار في المنطقة، وجاء السلوك العراقي على غير ذلك، إلا أن انكشاف الدور الأمريكي ورغبته من السيطرة على المنطقة بالكامل، والعراق في المقدمة منح الروس تصوراً جديداً ، وبضرورة العمل ، لتطوير علاقاتها مع العراق، سيما ان العراق أكد للروس استعداده حل مشكلة الاعتراف بسيادة الكويت عام ١٩٩٤ ، مقابل الغاء العقوبات المفروضة عليه ، الذي قابله استمرار الأمريكان في توجهاتهم في السيطرة على المنطقة والتلويح بالحرب على العراق، ما دفع الروس إلى ادراك دورها لغرض الخروج بالقضية العراقية من اهتمامات السياسة الأمريكية فيما دفع العراق إلى تنشيط علاقاته مع الروس، على الرغم من شعوره بمحدودية الدور الروسي في وقتها.

ولما سبق نجد ان السياسات الروسية وعلاقتها مع العراق ارتبطت باعتبارات اساسية تضمنت التوازنات الدولية والمصالح الروسية مع العالم التي افضت في الأخير إلى نوع من الانتفاع نتيجة للتعمد الواضح من قبل الأمريكان بخروجهم عن الشرعية الدولية في التعامل مع القضية العراقية. الذي قابله الروس بالرفض وتفعيل علاقتها مع العراق وذلك بالوقوف مع سيادته واستقلاله السياسي، حتى قيام الولايات المتحدة وحلفائها بشن الحرب ضد العراق في نهاية ٢٠٠٣ واحتلاله في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، وعليه لا حقيقة مثالية في العمل السياسي والدولي ، فالركن الاساسي في العلاقات بين الدول المصالح وتنميتها التي تقودنا بان على صناع القرار السياسي سواء في العراق وغيره العمل بدقة والمهادنة لبناء دولتها لغرض وضع المصلحة العليا للدولة أولا بصرف النظر عن المفروض في التعامل مع المنظومة الدولية على مستوى التعاون والتحالفات وعلى المستويات كافة، فالواقعية هي الحل في خضم الارتباك والفوضى الدولية وسيادة لغة المصالح .

الهوامش والمصادر

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٤٨.

(٢) Naomi Bailix, Foreg policy markers and their national role co ceptions, international studies quarterly, vol.24 N04 (Dec, 1980), pp.532-554.

(٣) Ibid, p.554.

(٤) James Ro senau, world politics: an introduction, NewYork, the Free press, 1976, p.16-17;

جوفير روبرت اليستر ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي ومشكلة الحكم والإدارة في العلاقات الدولية، ترجمة عبدالحليم الجلبي، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٩٩.

(٥) فرانسيس فوكاياما ، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، نقله إلى العربية حجاب الامام ، مكتبة العبيكات ، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٤-١٧.

(٦) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥، ص٦١ و٨٥؛ مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسية الخارجية ، دراسة نظرية ، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٣١٨-٣١٩.

(٧) محمد سعيد الصحاف، العراق والدول الكبرى، وقائع المؤتمر العلمي السنوي ، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٦-١٩٩٧، ((مجلة دراسات استراتيجية)) ، مركز الدراسات الدولية، العدد الثالث، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٣.

(٨) محمد السيد سليم ، المصدر السابق، ص٣٠-٣١.

(٩) للتفضيل عن ذلك ينظر: مصطفى سلامة حسين ، العلاقات الدولية ، النظام الدبلوماسي والقنصلي، حقوق الانسان، تنمية دول العالم الثالث ، تسوية النزاعات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، مصر، ١٩٨٤، ص٩-١٠.

(١٠) Sherlock, politics and History under Gorbachev, proplems ant communism, 1988, p.p. 16, 42.

(١١) عين السيد كريكوري تيتوفيج أول وزير مفوض للاتحاد السوفيتي في تشرين الأول عام ١٩٤٤، وصل إلى العراق مع بداية عام ١٩٤٥، والسيد عباس مهدي أول وزير مفوض للعراق في موسكو في السنة نفسها. ينظر: عبدالمناف شكر النداوي، العلاقات العراقية- السوفيتية، ١٩٤٤-٨شباط١٩٦٣، بغداد، ١٩٨٠، ص٥٧.

(١٢) منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية- الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها، (مجلة دراسات استراتيجية)، العدد الثالث، العراق والقوى العظمى، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٦-١٩٩٧، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ١٩٩٧، ص١٨٦-١٨٧؛ عبدالمناف شكر النداوي، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٣) D. F. Felning, The cold war and its origins, NewYork, 1961, pp. 17, 22.

(١٤) ضم الحلف (العراق، باكستان، إيران)، فضلا عن بريطانيا ، ثم انضمت اليه الولايات المتحدة، للتفصيل عن حلف بغداد، ينظر: جهاد مجيد، حلف بغداد، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٦.

(١٥) ينظر: عبدالكريم قاسم، أهداف الثورة ، الخطاب الذي القاه في المؤتمر الصحفي، كانون الأول، ١٩٥٩، وزارة الارشاد، بغداد، ١٩٥٩، ص٤٥-٤٦، ١٢٥؛ ابراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص٤٤-٤٥، وللتفصيل ، السياسات الداخلية والخارجية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ينظر: ليث عبدالحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨١؛ محمد علي كاظم، العراق في عهد عبدالكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الايدلوجي ١٩٥٨-١٩٦٣، بغداد، ١٩٨٩.

(١٦) عبدو المناف شكر النداوي، المصدر السابق، ص١٢٧-١٢٩.

(١٧) آديث وائي، ايف بنروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥-١٩٧٥،ج الثاني، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ١٩٨٩، ص٧.

(١٨) الانقلاب الذي قاد البعثين ضد الزعيم عبدالكريم قاسم وتنصب عبدالسلام عارف رئيساً للجمهورية، والذي وصف بالانقلاب الدموي أثر تصفية قائد الثورة وقادته بأسلوب همجي وبربري وسرعان والذي لم يستمر سوى اشهر معدودة اذ قام انقلاب ثاني قاده عبد السلام عارف الذي نصبه البعثيين بسبب شعوره بضعف مركزه السياسي والقيادي في البلاد لسيطرة البعثيين على ذلك. ينظر: أمين هويدي ، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٤٧؛ حامد المقصود، سيرة ثائر / مدارات الاخوة الأعداء، ثورة ١٤ تموز، الخلفيات ، الوقائع ، النهايات وسيرة ذاتية ، مكتبة مصر، دار المرتضى ، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٩١.

(١٩) الانقلاب الثاني الذي قام به البعثيين بمساعدة البعض من المدنيين والعسكريين المقربين من النظام السياسي رئاسة عبدالرحمن محمد عارف، ومن أبرزهم عبدالرزاق النايف وابراهيم الداود وسعدون غيدان والبعض من الشيوعيين. ينظر: فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، ١٩٢١-٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان، دار ومكتبة أوراق ومكتبة المجلة، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢٥١-٢٥٦.

(٢٠) منعم صاحي النجار، المصدر السابق، ص١٨٨.

(٢١) المصدر نفسه ، ص١٨٨.

(٢٢) الاشارة إلى انتقال السلطة بالكامل إلى شخصية جديدة تمثلت بصدام حسين التي تم بموجبها انتقال السلطة السلمي، إلا ان واقع الحال اثبت ان هذا الانتقال تم بالقوة ودون رضا احمد حسن البكر نفسه. ينظر: فيبي مار، المصدر السابق، ص٣٨٩-٣٩٠.

(٢٣) سوسن اسماعيل ، العلاقات العراقية- الروسية بين المتغير الأمريكي والأرث الروسي (مرحلة ما بعد الاحتلال)، (سلسلة دراسات استراتيجية) ، العدد ٨٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١.

(٢٤) Co, R, Hune The United Nations, Iran and Iraq, How peace Making changed , NewYork, 1994, pp. 102, 116.

(٢٥) سميرة اسماعيل الحسن، التصريحات الامريكية والسوفيتية حول الحرب العراقية- الإيرانية، مركز دراسات الخليج العربين الدراسات السياسية والاستراتجية – السلسلة الخاصة (٦٠)، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص٩١، ٩٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٩٩-١٠٠.

(٢٧) للتفضل عن البروستريكا ينظر ميخائل غورباتشوف، البروسترويكا، ترجمة حمدي عبدالجواد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨.

(٢٨) سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص٥-٦.

(٢٩) G, E, Fuller, Moscow and the Qulf war, foreign Affairs, 1999, p.p 55, 76.

(٣٠) ينظر: سميرة مرقص ، الامبراطورية الأمريكية ثلاثية القوة والدين والثروة، شبكة المعلومات على الموقع : http://www.islamonline.net/arabie/polities,2003 .

(٣١) الإشارة هنا إلى الحرب الأمريكية على العراق في تسعينات القرن الماضي ومحاولتهم فرض إرادتهم على العراق، وضرورة قيام الروس باتخاذ موقف إزاء هذه التطورات. ينظر: غيناوي زيمانوف، دروس الحياة، ترجمة عبدالكريم ... وعاطف ابو حمرة ، دار الشروق، عمان، ١٩٩٩، ص١٠٥-١٠٦.

(٣٢) سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص٨-١٣، تصريح وزير الخارجية الروسي يغفني بريماكوف، آفاق التعاون المشتركة مع العراق، "مجلة الشرق الأوسط، العددان ٩٥١٢٣ ، ٩٥١٢٤، ١٣، ١٤ كانون الثاني، بيروت ٢٠٠٤.

(٣٣) منعم صاحي النجار، المصدر السابق، ص١٩١-١٩٢.

(٣٤) محمد سعيد الصحاف، المصدر السابق، ص١٨.

[٣٥] للتفصيل عن ذلك ينظر: غينادي ريمانوف، المصدر السابق، ص١٠٦؛ عبدالله نقرش، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول ، (مجلة المستقبل العربي) العدد ٢٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، ٢٠٠٢، ص١٢.

[٣٦] كما وقع العراق معاهدات وصفقات تجارية لحفر الآبار واستخراج النفط في جنوب العراق في بداية عام ٢٠٠٢. وايضا ينظر: فاينانشل تايمز ، روسيا تستعد لاسترداد وضعها النفطي في العراق، شبكة المعلومات على المواقع: http://www.kibat.com.2004http://www.alwatan.nes.com31-3-2004 ;

[٣٧] سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

[٣٨] سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص١٣-١٤.

[٣٩] سوسن اسماعيل محمد، المصدر السابق ، ص١٣-١٤.

[٤٠] ينظر: ابراهيم علوش العقوبات "العقوبات والحرب المستمرة على العراق الموقع: www/arabi@httm,p.3.2003 .

[٤١] خالد محمود الكومي، جيرينوفسكي بين السياسة الروسية والدولية، (السياسة الدولية)، العدد (١١٦)، ١٩٩٤، ص١١.

[٤٢] عزمي بشارة ، عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف، "مجلة المستقبل العربي"، العدد (٣٥٦)، لبنان، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١-١٢.

[٤٣] أبراهيم علوش، العقوبات المعدلة والحرب المستمرة على العراق، الموقع:

www/arabi@httm.3-3-2004 ..